

البطالة وأثرها على المشاركة الانتخابية

أ. مري عبد المومن

جامعة بجاية

ملخص:

تعد البطالة ظاهرة اجتماعية واقتصادية خطيرة، حيث تعود بآثار سلبية على الفرد والمجتمع معاً، مما يتسبب بكثير من المشاكل التي تهدد استقرار الدول والمجتمعات، وتؤثر على وحدة التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي، وتسبب الركود الاقتصادي للدولة والمجتمع، وهي مشكلة تتفاقم وتتزايد مع مرور الوقت، وتختلف في نسبتها وحدتها من دولة لأخرى ومن مجتمع لآخر. ومن آثارها تراجع نسبة المشاركة الانتخابية لدى فئة البطالين بحيث يتأثر مستوى المشاركة الانتخابية بالوضعية السوسيو-مهنية للأفراد، فأصحاب المركز المهني المرتفع يميلون إلى المشاركة في الانتخابات بدرجة أكبر من ذوي المكانة المهنية المنخفضة.

الكلمات الدالة: المشاركة الانتخابية، البطالة، الامتناع عن التصويت.

Résumé :

Le chômage est un phénomène social et économique grave, ou les effets de retour négatifs sur l'individu et la société en même temps. Ce qui provoque beaucoup de problèmes qui menacent la stabilité des états et des sociétés, et affectent l'unité de la cohésion sociale et la stabilité politique, et provoquent la stagnation économique de l'état et de la société, un problème exacerbé en augmentant au fil du temps, et varie en proportion et l'intensité d'un pays à l'autre et d'une société à l'autre.

Et parmi ses conséquences la baisse de la proportion de la participation électorale dans la catégorie des chômeurs, de sorte que le niveau de la participation électorale est influencé par la situation socio-professionnelle des individus. Les détenteurs d'un statut professionnel élevé ont tendance à participer aux élections est supérieur à ceux ayant un faible degré de statut professionnel.

Mots clefs : participation électorale- chômage-l'abstention électorale.

مقدمة:

تعتبر البطالة من أهم المشاكل التي يعاني منها الشباب في الجزائر، وأصبح الحصول على وظيفة دائمة أمرا صعبا في الجزائر، فالبطالة تمس في الآونة الأخيرة حتى خريجي الجامعات والمعاهد العليا، بسبب الوضعية الاقتصادية الصعبة للبلاد جراء انخفاض أسعار البترول، بحيث نجد البطالين في حالة نفسية صعبة نظرا لشعورهم باليأس والإحباط، مما يؤدي بهم الأمر إلى التعبير عنها بسلوكات مختلفة، أحيانا بالعنف*، وأحيانا أخرى بالعزوف عن المشاركة في الانتخابات. بحيث كشفت الانتخابات عن تراجع معدل التصويت في عملية الاقتراع، وهو مؤشر هام يعكس سخط المواطنين الجزائريين وتذمرهم من استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي بسبب تردي أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى.¹

لقد كرس الانتخابات التشريعية الأخيرة لسنة 2012 ظاهرة كانت ملحوظة في الحقل السياسي الجزائري منذ استحقاقات سنة 1991، تمثلت في تزايد الهوة بين المواطنين و صناديق الاقتراع، بالرغم من الخطابات التي سادت إبان فترة الانتخابات و التي عملت على تحفيز الجزائريين على المشاركة في تلك الانتخابات و التصويت بقوة، إلا أن النتيجة كانت مخيبة لهؤلاء ، حيث كانت نسبة المشاركة الانتخابية ضعيفة، وذلك لم يكن فقط في المناطق التي كانت تعرف نسبة امتناع كبيرة كمنطقة القبائل و الولايات الكبرى و انما في كل مناطق الوطن تقريبا.

ان نتائج استحقاقات 2012 أعادت طرح عدة أسئلة كانت مطروحة من قبل أهمها:

- هل البطالة عامل من عوامل تراجع نسب المشاركة الانتخابية؟
- هل توفير مناصب الشغل للشباب يؤدي الى تخفيف نسب الامتناع عن التصويت؟
- اذن ينطلق موضوع الدراسة من أن السلوك الانتخابي هو ظاهرة اجتماعية وسياسية لا يمكن فصلها عن محيطها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، مما يؤكد وجوب اعتبار هذه النواحي في مسعى فهمها.

إن نتائج و خلاصات انتخابات 2012 أثبتت أن الأزمة هي القاسم المشترك بين مختلف الفاعلين في الحقل السياسي خاصة بعد تراجع نسبة المشاركة ومقاطعة أغلبية الشعب الجزائري للانتخابات، ظاهرة بررها اغلب الباحثين في علم السياسة أنها تعبير صريح عن موقف وليس مجرد إهمال.

1-النماذج التحليلية المفسرة للامتناع عن التصويت في الانتخابات:

ظهرت تحليلات كثيرة حول العزوف الانتخابي ومنها الدراسات الأولى لألان لانسلو Alain Lancelot في 1968 وهي دراسات سوسيولوجية، حاول فيها توضيح الخصائص السوسيو-اقتصادية المرتبطة بالامتناع عن التصويت (كالسن، الجنس، المكانة الاجتماعية، السكن...الخ) بحيث بينت أن هناك علاقة قوية بين التهميش الاجتماعي كالبطالة و السلوك الانتخابي.

* كأحداث الربيع الامازيغي سنة 2001، وما ترتب عنها بعد ذلك من مشاركة ضعيفة جدا في الانتخابات التشريعية لسنة 2002 في منطقة القبائل.

¹ مصطفى بلعور: الانتخابات الرئاسية والتشريعية في الجزائر 1999-2007 استمرارية أم حل للأزمة. دفاتر السياسة والقانون. عدد خاص أفريل 2011. ص 175.

أما التحليل الاقتصادي فقد اهتم أيضا بالفعل الانتخابي خصوصا مع نظريات عقلانية الناخب الذي يربط العلاقة بين الكلفة الناتجة عن الانتخاب والفائدة المنتظرة منه مثلا هل صوته سوف يكون له دور في تحديد نتيجة الانتخابات أم لا. حسب هذه النظرية كل الانتخابات تكشف عن سلوكيات اقتصادية غير عقلانية لأن مبرر الفعل الانتخابي هو التنبؤ من طرف الناخب عن وزن وقيمة صوته في الانتخابات، اذن هو بمثابة توقع الفائدة التي سوف يجنيها من ذلك، وبما أنه من المستحيل أن تلعب الانتخابات الوطنية على صوت واحد فان الناخب العقلاني لا يذهب للإدلاء بصوته لعدم وجود المحفزات.²

2- مفهوم الامتناع عن التصويت: لا يمكن لنا اعطاء تعريف واحد وشامل للامتناع عن التصويت لأنه سلوك غير ثابت وتتدخل فيه متغيرات عديدة ومتنوعة لذا من الصعب ايجاد تعريف واضح له. لكننا سوف نقوم بسرد بعض التعاريف التي وضعت له من قبل المهتمين بهذا الشأن.

1- تعني بالامتناع أو l'abstention الامساك والكف والاستكفاف والاحجام عن التصويت.³

2- الامتناع عن التصويت يمثل موقف الشخص الذي لا يستعمل حقه في التصويت.⁴

3- الامتناع عن التصويت حسب بول باكو "Bacot Paul" هو عدم مشاركة الناخب في انتخابات يكون مستدعي إليها، يمكن لها أن تكون في بعض الأحيان كشكل من المفارقة للمشاركة السياسية، خصوصا في حالة المقاطعة.⁵

4- الامتناع يعبر عن "رفض العرض السياسي للحظة معينة وفي ظرف خاص".⁶

5- الامتناع عن التصويت هو عدم المشاركة في الانتخابات من طرف الناخب المسجل في القوائم الانتخابية.

6- في تعريفه الأكثر شمولاً، هو عدم المشاركة في الانتخابات المنظمة من قبل السلطة العامة، لأي سبب من الأسباب.⁷

3- مفهوم البطالة:

عرفت البطالة بأنها: "حالة خلو العامل من العمل مع قدرته عليه بسبب خارج عن إرادته، أما منظمة العمل الدولية فقد عرفت المتعطلين عن العمل بأنهم: "الأشخاص الذين هم في سن العمل والراغبون فيه والباحثون عنه لكنهم لا يجدونه في فترة الإسناد".⁸

4- المشاركة الانتخابية كمشاركة اجتماعية: من خلال تحليل الظروف الاجتماعية للناخبين حول ميلهم للامتناع عن التصويت في الانتخابات أقام لانسو Lancelot علاقة فاصلة للاندماج في المجتمع. بالنسبة إليه يندمج السياسي في شيء يجمعه وهو المجتمع الكلي كما يقول René Remond. في هذه الحالة المشاركة أو العزوف عن المشاركة بيدوان كحالة من المشاركة الاجتماعية، العلاقة الخاصة الموجودة بين العزوف عن المشاركة في الانتخابات والسلوكيات المعبر عنها داخل المجتمع، تجد أساسها في خلل الاندماج في المجموعة.⁹

² Blaise Kouamen : **La dynamique évolutive des paradigmes de l'abstentionnisme électoral en France : Proposition du concept du déficit d'intérêt esquisse d'une lecture rationnelle.** Université du Droit et de la Santé - Lille II, 2009.p.22

³ أحمد ويحمان: العزوف السياسي بالمغرب، 2007، ص 17 و 18.

⁴ Neidhart Leonhard, « L'abstentionnisme », in **Dictionnaire historique de la Suisse (DHS)**, <http://hls-dhsdss.ch/textes/f/F17366.php>, (dernière consultation le 20.03.12).

⁵ Bacot Paul, « **Dictionnaire du vote, élections et délibérations** », Lyon : Presse Universitaire de Lyon, 1994, p.13-14.

⁶ Perrineau Pascal et Reynie Dominique, « **le dictionnaire du vote** », Paris : PUF, 2004. p. 45.

⁷ Céline Braconnier, « Abstention », in Casillo I. avec Barbier R., Blondiaux L., Fourniau J-M., Lefebvre R., Neveu C. et Salles D. (dir.), **Dictionnaire critique et interdisciplinaire de la participation**, Paris, GIS Démocratie et Participation, 2013, p1. URL : <http://www.dicopart.fr/es/dico/abstention>

⁸ عاطف عوجة: البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1985، ص 22.

⁹ Blaise Kouamen. Op. cit. p 42.

هكذا، المشاركة الانتخابية هي شكل من أشكال المشاركة الاجتماعية بما أنها الجانب الضعيف من المشاركة السياسية، بحيث تسمح بتعريف طبيعة ودلالة المشاركة الاجتماعية خاصة كيف يعتبر المواطنون مكانتهم في الحياة العامة، وما المعنى الذي يولونه للنشاط السياسي.

الانتخاب هو أيضا عبارة عن تجربة جماعية تكشف وتجدد نشاط الانتماء إلى المجموعات الاجتماعية، بحيث يعتمد الانتخاب على هذا الانتماء وعلى استبعاد المجموعات داخل نظام الانقسامات الاجتماعية. التصويت هو أيضا عنصر في رؤية العالم للمجموعة وشعور الانتماء للجماعة قياسا بأن هذه الجماعة متجانسة ومؤلفة. ⁽¹⁰⁾

التصويت وعدم التصويت في الانتخابات يعبران عن طريقة الواقع الاجتماعي المعاش، وهما تعبير عن المكانة الاجتماعية للناخب، فعندما نشارك في ديناميكية التطور الاجتماعي تكون المشاركة الانتخابية في هذه المقاس، هكذا الامتناع عن التصويت يتراجع عندما تتأكد المشاركة الاجتماعية. يبدو أن المشاركة الاجتماعية ليس لها تأثير اندماجي فقط، إنما لها تأثير مضاعف على المشاركة الانتخابية. مثلا في المجتمعات الغربية الميالة الى الفردانية، نلاحظ فيها أن فعل الوحدة يؤدي إلى مشاركة فعالة، كالعمل النقابي العمالي، فمن خلال سبر للآراء في 1955 ذكر من طرف A. Lancelot وجدوا بأن العمال النقابيين يهتمون أكثر بالسياسة عكس العمال غير النقابيين الذين يميلون إلى عدم المشاركة في الانتخابات، من جهة أخرى المناطق الأكثر مشاركة في التصويت في فرنسا هي تلك التي توجد فيها تنشئة اجتماعية قوية، هكذا، المشاركة الانتخابية القوية لا يمكن تفسيرها دون الرجوع إلى المشاركة الاجتماعية الكثيفة التي تمتاز بها. ⁽¹¹⁾

إنه يعتبر العزوف عن المشاركة في الانتخابات كتعبير عن قيمة ثقافية مشروطة بعوامل اجتماعية، وبهذا تبدو المشاركة الانتخابية كبعد ثانوي من أبعاد المشاركة الاجتماعية. وبناء عليه فالمشاركة الانتخابية تصدر عن عامل عام وخارج عن السياسة بالمعنى الضيق للكلمة وهو درجة الاندماج في الجماعة. ⁽¹²⁾

ويستنتج مما سبق أن الاندماج واقعة اجتماعية Fait social لا تهم الفئات الاجتماعية التي في وضعية صعبة فقط (الأجانب، المهمشون...) وإنما المجتمع في كليته كما أنه لا يوجد اندماج في المطلق، وإنما توجد سيرورات اندماج معقدة وجدلية وغير منتهية، كما توجد أخرى للتمهيش أو الإقصاء، فكل تنظيم اجتماعي كيفما كانت طبيعته (أسرة أو وطن) يفترض بالتعريف سيرورة اندماج البعض وسيرورة إقصاء البعض الآخر. وما ينبغي دراسته ليس الاندماج في حد ذاته، وإنما الكيفيات التي تتخذها مختلف سيرورات وأبعاد هذا الاندماج. حيث يشير مفهوم الاندماج الاجتماعي إلى السيرورات التي عن طريقها يشارك الأفراد في مختلف أبعاد ومستويات الحياة الاجتماعية بواسطة النشاط المهني، وتعلم معايير الاستهلاك المادي، وتبني سلوكات أسرية وثقافية والتبادلات مع الآخرين والمشاركة في المؤسسات الجماعية المشتركة. ⁽¹³⁾

الاندماج لا يخضع إلى سيرورة واحدة بل يحتوي على أبعاد وأشكال مختلفة محددة بالمشاركة في مختلف ضروريات الحياة الاجتماعية الملحة، تتنافس بطريقة متفاوتة للاندماج الاجتماعي، تؤثر بطريقة غير عادلة على المشاركة الانتخابية، بما أن بعض الأشكال تفضل مشاركة انتخابية قوية وأشكال أخرى تشترط الامتناع عن التصويت. في الحقيقة الناخبون ينتمون إلى فئات متعددة التي تحدد المتغيرات الاجتماعية (السن، المهنة، الجنس...الخ) كل واحدة من هذه المتغيرات تعتبر كمجموعة وتتميز بموقفها الجماعي تجاه المشاركة الانتخابية. سمح التحليل المتفاوت لهذه

¹⁰ Ibid. p 42

¹¹ Ibid. p 42

¹² Ibid. p 43

¹³ فوزي بوخريص: الاندماج الاجتماعي والديمقراطية: نحو مقاربة سوسيولوجية، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، الرباط، ص 10.

السلوكات السياسية بتوضيح صورة سوسيولوجية للممتنعين عن التصويت. ⁽¹⁴⁾ يمكن لنا الافتراض أن الأمر هنا يتعلق بالشباب الذين ليس لديهم خبرة كبيرة في الحياة الاجتماعية وأيضاً حول سوق العمل، والذين خاب أملهم بسبب ما اكتشفوه. يلاحظ A Lancelot أن الركود السياسي يرتفع في المجتمع الذي يكون دخله ضعيفاً.

الظروف الاجتماعية: تعتبر الظروف الاجتماعية من المحددات الأساسية لسلوك الأفراد في جميع المجالات، إذ يدخل فيها (الجنس، السن، المستوى التعليمي، مكان الإقامة، المعتقدات بالإضافة إلى القيم الاجتماعية السائدة والعادات والتقسيمات الاجتماعية... الخ)، فالفرد يتأثر بالبيئة الاجتماعية التي يعيش فيها ويتعامل معها من حيث كونها متدينة، تقابلها نشأة اجتماعية على ما ترب عليه وتطبع به إذ أن الدين بذلك يصبح وسيلة من وسائل التوافق الاجتماعي ⁽¹⁵⁾.

تختلف نظرة المواطنين من شخص إلى آخر، وذلك حسب الظروف الاجتماعية التي يعيشها كل فرد فالأوضاع التي سادت الجزائر قبل التعددية، كانت متدهورة، فنجد مثلاً نسبة البطالة برزت بشكل واضح من خلال تفاقمها من 15% سنة 1984 إلى 17% سنة 1988، نسبة الأمية قدرت بحوالي 43.60% ⁽¹⁶⁾، بالإضافة إلى أزمة السكن التي أصبحت بدورها لا تسابر الطلبات الاجتماعية وانخفاض القدرة الشرائية للمواطنين، وكل ذلك أدى إلى انسداد الوضع الذي ولد عنه أحداث عنيفة تمثلت في أحداث أكتوبر 1988. ولا بأس أن نذكر بعض الأرقام والإحصائيات حول الأمية والبطالة في الجزائر، بحيث تشير الإحصائيات إلى أن نسبة الأمية في الجزائر للمواطنين الذين تتراوح أعمارهم ما بين (15-24 سنة) قد وصلت إلى 92% سنة 1954، وقد انخفض هذا المعدل إلى 67% سنة 1966، لكن بالاهتمام الذي أولته الجزائر لأفرادها ارتفعت نسبة المتعلمين إلى 87% سنة 1998، ثم بلغت 94.6% سنة 2005 ⁽¹⁷⁾. وتدل هذه النسبة الأخيرة على تراجع نسبة الأمية - على الأقل في أوساط الشباب - التي تؤهلهم وتسمح لهم التمييز بين العروض الانتخابية المتاحة أمامهم. لكن هذا لا ينفي وجود نسبة منهم تجهل تماماً ما يجري على الساحة السياسية بسبب ضعف المستوى التعليمي، وعدم الاهتمام بالعملية السياسية لدى بعض المتعلمين وهذا ما يؤدي إلى الامتناع الانتخابي اللامبالي، عدم التصويت بدون مبرر، أما البطالة فكانت تعتبر من أهم المشكلات الاجتماعية التي انتشرت في أوساط المجتمع الجزائري والجدول التالي يوضح تطور نسبة البطالة من 1998 إلى 2016.

جدول رقم 1: تطور نسبة البطالة (1998-2016)

النسبة	1998	1999	2000	2012	2013	2014	2015	2016
نسبة البطالة	30	29.29	29.77	11	9.8	10.6	11.2	10.5

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي؛ مشروع التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2015.

¹⁴ Blaise Kouamen, op.cit. p 44.

¹⁵ معمر داود: الانعكاسات النفسية والاجتماعية والمادية لانحراف الطفل، مجالات التواصل، العدد 06، غنابة، الجزائر، جوان 2000، ص.185.

¹⁶ عز الدين شكري: الجزائر، عملية التحول لتعدد الأحزاب. السياسة الدولية، العدد 98، أكتوبر 1989، ص.32.

¹⁷ عبد العلي دبله: الدولة الجزائرية الحديثة: الاقتصاد والمجتمع السياسي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص 105.

إن هذه النسب حول البطالة تعكس إلى حد كبير الواقع المعاش في الجزائر خاصة مع ارتفاع موجة التسريحات العمالية في التسعينات، إذ بلغ عدد العمال المسرحين لسنة 1999 حوالي 216830، ونتج عن هذا الوضع تدهور الحالة المعيشية لفئة كبيرة من المجتمع⁽¹⁸⁾.

بلغت فئة البطالين في سبتمبر 2015 حسب تعريف المكتب الدولي للعمل حجما قدر بـ 000.337.1 شخصا، وبلغ بذلك معدل البطالة 2,11 % على المستوى الوطني، مسجلا بذلك ارتفاعا بلغ 0,6 نقطة مقارنة بسبتمبر 2014. وبلغ 9,9 % لدى الذكور و 16,6 % لدى الإناث. وقد بلغت 8,1 % لدى الرجال في سبتمبر 2016 مقابل 8,2 % في أبريل 2016 و 20 % لدى النساء مقابل 16,5 % في أبريل¹⁹.

يمكن القول من خلال ما سبق أن الظروف الاجتماعية المتدهورة التي عاشها المواطنون، تؤدي بهم إلى عدم التفكير في الأمور السياسية، لكون همه وانشغاله الوحيد يكمن في البحث والتفكير عن طرق كسب قوت يومه إضافة إلى اقتناعه بعدم جدوى التوجه إلى صناديق الاقتراع، التي لا توفر له ما يحتاجه من منصب شغل وسكن لائق... الخ، لذلك ترتفع نسبة الامتناع عن التصويت في الانتخابات.

الظروف الاقتصادية:

إن العامل الاقتصادي يتدخل كفاعل رئيسي في بناء العملية السياسية، ومن بين الأمور السياسية التي يتدخل فيها العملية الانتخابية التي تحتاج إلى أموال كثيرة لإجرائها من جهة والقيام بالحملة الانتخابية من جهة أخرى (التظاهرات، التجمعات... الخ) إضافة إلى أهم مسألة يتدخل فيها العامل الاقتصادي، ألا وهو التأثير في الناخب، ودفعه إلى الانتخاب أو العكس (الامتناع عن التصويت)، بمعنى كيف يؤثر العامل الاقتصادي على شخصية الناخب ودفعه إلى المشاركة في الانتخابات أو العزوف عنها؟

تعود الارتباكات الاقتصادية إلى الاختلالات الهيكلية التي صاحبت نشوء الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال، والذي يعتمد على المنتج الواحد المتمثل في المحروقات حيث ساهم هذا الوضع في هشاشة الاقتصاد الجزائري وتأثره المباشر بالصدمات الخارجية⁽²⁰⁾، والتي كان لها دور رئيسي في حدوث مجموعة من الاختلالات التي يمكن إجمالها في⁽²¹⁾:

- تدهور شروط التبادل التجاري للدول النامية وخاصة الدول المصدرة للنفط منذ مطلع الثمانينات.

- ارتفاع أسعار الفوائد الحقيقية الدولية خلال عقد الثمانينات.

- انخفاض قيمة الدولار الأمريكي.

¹⁸ سمير بارة: أنماط السلوك الانتخابي والعوامل المتحركة فيه. رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2007، ص 152.

¹⁹ <http://www.elkhabar.com/press/article/117159>.

²⁰ علي غربي: معالم اقتصادية بارزة في التنمية المفقودة بالجزائر، مجلة التواصل: مقربات سوسيولوجية للمجتمع الجزائري، العدد 06، الجزائر، جوان 2000، ص 92.

²¹ عيسى بن ناصر: الآثار الاقتصادية والاجتماعية برنامج التكيف والتعديل الهيكلي في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية العدد 07، جامعة باتنة، الجزائر، ديسمبر 2002، ص 120.

ورغم كل عمليات التصنيع التي تمت وعملية إنشاء المشروعات نفسها، فإنها لم تتم على أسس اقتصادية صحيحة، وبالتحديد نوع النشاطات وتكاملها مع بعضها البعض ومع الأسواق، زيادة على سوء التسيير الإداري⁽²²⁾، كما أن انخفاض عائدات البترول جراء بداية الأزمة الاقتصادية العالمية عام 1986 والذي ساهم سلبا في عملية الاستثمار ودفع إلى ارتفاع المديونية الخارجية والتي بلغت عام 1988 حوالي 29 مليار دولار، و قد نتج عن هذه التأثيرات السلبية على الاقتصاد الجزائري عدم قدرة الجزائر على استيراد العديد من المواد الاستهلاكية الأساسية التي نقصت في السوق بشكل حاد والتي ساهمت في خلق مشكل الندرة، أضف إلى ذلك تراجع معدل النمو الاقتصادي إلى 0.6%⁽²³⁾

عرفت الجزائر صعوبات اقتصادية بداية من عام 1997، وحسب بعض التقارير عن الوضع الاقتصادي والاجتماعية فإنها تؤكد في مجملها على أن الوضعية العامة للبلاد تعرف صعوبات اقتصادية واجتماعية، وهو ما تؤثر على الاستقرار السياسي والاجتماعي، ومن بين هاته التقارير:

تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، للسداسي الثاني من عام 1997، الذي خلص الى أن وضعية البلاد اقتصاديا تتميز بنظام انتقالي، تتعايش في ظله مشاكل ظرفية وهيكلية، وعليه يجب وضع سياسة اجتماعي للتخفيف من الآثار الناجمة عن تطبيق سياسة التعديل الهيكلي، كما سجل استمرار تدهور عالم الشغل، والقدرة الشرائية، وظروف معيشة السكان، كما سجل استمرار ارتفاع نسبة البطالة 28% وتسريح العمال الذي بلغ سنة 1997 نسبة 58% من مجموع العمال المسرحين منذ 1994، وتعرض فئات عريضة من الشعب الفقر قد يكشف عن علامات مخيفة للتصدع الاجتماعي⁽²⁴⁾.

أما تقرير نفس المجلس للسداسي الثاني من عام 1999، حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للبلاد فقد خلص إلى أن الاقتصاد الوطني لازال يسير بنفس التنظيم رغم تغيير الظروف، ورغم الارتفاع في أسعار المحروقات وتحسن المؤشرات الاقتصادية التي تم تسجيلها ما بين (1998-1999) إلا أن هذه التحسنات لم يكن لها أي تأثير على الوضعية الاجتماعية من جراء استمرار تفاقم ظاهرة البطالة وتراجع سوق التشغيل⁽²⁵⁾.

كما أن الحقائق المنشورة في تقرير وزير العمل والحماية الاجتماعية تؤكد وجود 12 مليون جزائري لا يتجاوز دخلهم واحد دولار أي ما يعادل 80 دينار يوميا، و 3.7 مليون بطال يضاف إليهم 250 ألف جامعي، وتسجيل 169 ألف بيت قصديري أغلبيتها حول المدن الكبرى وأكثر من 18% من الجزائريين لا يستفيدون من أية تغطية صحية، وأن تكلفة الإصلاحات الاقتصادية قد تجاوزت 250 ألف مليار دينار، ولكن بدون نتيجة⁽²⁶⁾.

رغم أن اللجنة أثبتت عملية التزوير وتحريف الإرادة الشعبية عن طريق تقديم أصوات بعض المواطنين إلى أحزاب على حسب أحزاب أخرى، وأوصت بضرورة معاقبة المتسببين في التزوير وإعادة إجراء الانتخابات المحلية مباشرة بعد الانتخابات الرئاسية المسبقة لعام 1999⁽²⁷⁾، فإن هذه المحاولات باءت بالفشل.

²² عز الدين شكري، مرجع سابق، ص 154

²³ نفس المرجع، ص 31

²⁴ المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي: لجنة التقييم، مشروع التقرير حول الظرف الإقتصادي والإجتماعي، السداسي II من سنة 1997، ص 92.

²⁵ المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي: لجنة التقييم، مشروع التقرير حول الظرف الإقتصادي والإجتماعي للسداسي I من سنة 1999، ص 07.

²⁶ يومية الخبر، العدد 28 74، الصادر في 3 ماي 2000، ص 2.

²⁷ أسبوعية المجاهد، العدد 2001 من 07 إلى 24 فيفري 1998، ص 05.

ونظرا لهذه الظروف الاقتصادية المزرية، فإن المنتبِع للانتخابات يلاحظ انخفاض وضعف المشاركة الشعبية فيها، وذلك منذ بداية التسعينات، لأن هذه الأوضاع المندورة أوجدت حالة من عدم الاستقرار للمواطن الجزائري في ظل الأمن الذي ساد في تلك الفترة وبذلك فقدت العملية الانتخابية مصداقيتها لعدم قدرة الهيئات المنتخبة حل المشاكل الاقتصادية التي يتخبط فيها المواطنون الذين آمنوا-فئة كبيرة منهم- بأن الحل لن يأتي عن طريق الانتخاب، بالأمر تزداد تأزما بمرور الوقت.

أما عن الفئة الأخرى من المواطنين، التي توجهت إلى صناديق الاقتراع فيمكن أن نلاحظ تشتت أصواتها وتوجهاتها خاصة في هذه الفترة التي تعبر أولى فترات التعددية السياسية في الجزائر، إن هذا التشتت كان أساسه البحث عن أحسن بديل يحقق التنمية، وينمي الاقتصاد ويحفظ الأمن.

يمكن القول إن هناك ارتباط وثيق بين الظاهرة السياسية والظاهرة الاقتصادية، بحيث يصعب تحليل الأحداث السياسية من دون العودة إلى دراسة الأوضاع الاقتصادية التي صاحبت تلك الأحداث وباستعراضنا ولو بشكل موجز-لأهم المرحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري، تبين لنا كيف أثرت الظروف الاقتصادية على نسب المشاركة الشعبية في الانتخابات التي جرت في الجزائر.

4-أسباب الامتناع عن التصويت في الانتخابات:

من الأكيد أن أسباب هذا العزوف كثيرة ومتشابهة ومعقدة ويمكن لنا اجمالها فيما يلي:

1-الأسباب غير الإرادية: وهي أسباب خارجة عن إرادة وقدر الفرد مثل حالة الشيخوخة، المرض أو البعد عن مكاتب التصويت.²⁸

2-الأسباب الاجتماعية والاقتصادية: تتمثل الأسباب الاجتماعية للامتناع عن التصويت في وجود خلل في الاندماج الاجتماعي للفرد داخل المجتمع الكلي. بحيث يتأثر حجم ومدى التصويت أو الامتناع عن التصويت في الانتخابات بالتغيرات الاجتماعية المختلفة، مثل التعليم والدخل والمهنة والجنس والسن وغيرها من العوامل، حيث يرتبط الدخل إيجابيا مع المشاركة. فأصحاب الدخل المتوسط أكثر مشاركة من ذوي الدخل المنخفض، وذوي الدخل المرتفع أكثر مشاركة من ذوي الدخل المتوسط. كذلك يرتفع مستوى المشاركة بارتفاع مستوى التعليم؛ حيث تعتبر الأمية أحد معوقات التي تحول دون مشاركة الفرد في الانتخابات خاصة في دول العالم النامي، فالشخص المتعلم أكثر وعياً ومعرفة بالقضايا السياسية، وأشد إحساسا بالقدرة على التأثير في صنع القرار، والاشتراك في المناقشات السياسية، وتكوين آراء بخصوص الموضوعات والقضايا المختلفة. كما يميل الأشخاص ذوو المركز المهني المرتفع، إلى المشاركة بدرجة أكبر، من ذوي المكانة المهنية المنخفضة، وإن ظل هناك اختلاف بين مجتمع وآخر، وبين مهنة وأخرى. ويتأثر حجم ومدى المشاركة في الانتخابات بالنوع؛ حيث يلاحظ أن المرأة بوجه عام أقل ميلاً إلى المشاركة عن الرجل، غير أن التطور الاقتصادي والاجتماعي، يعمل باستمرار على تضيق هذه الفجوة بين الجنسين، فيما يتعلق بالمشاركة السياسية، ولا يعني هذا استقلال المرأة عن الرجل في تحديد مواقفها السياسية، إذ لا تزال الزوجة تتبع زوجها في كثير من الأحيان، في التصويت والانتماء الحزبي.

وبالإضافة إلى العوامل السابقة، تتأثر المشاركة أيضا بعامل السن، إذ يرتفع مستوى المشاركة تدريجياً مع تقدم العمر، ويبلغ ذروته في الأربعينيات والخمسينيات، ثم يهبط تدريجياً بعد سن الستين. وإذا كانت هذه العوامل لا تشكل قاعدة يحتكم إليها دائما؛ ذلك أن التغيرات الاجتماعية تختلف من فرد لآخر، ومن مجتمع لآخر.

²⁸ Annissa Amdjahed : des abstentionnistes ? Révélations typologiques, éd.Economica, paris, 2011 ; p 45.

الفقر والبطالة يقودان بصفة عامة إلى الامتناع عن المشاركة في الحياة السياسية، إذ يصبح الشغل الشاغل لدى الفرد هو لقمة العيش، فالفقر هو عدم القدرة على بلوغ الحد الأدنى من الشروط الاقتصادية والاجتماعية التي تمكن الفرد من أن يحيا حياة كريمة، والفقر له أبعاد وأشكال متعددة، هناك بعد اقتصادي، إنساني، سياسي، سوسيو ثقافي، وقائي.

4- الأسباب السياسية: تتمثل الأسباب السياسية للامتناع في الوعود الكاذبة للمرشحين، غياب الديمقراطية داخل الحزب نفسه، الأخطاء السياسية للأحزاب، المصالح الشخصية للسياسيين، عدم تمثيل مصالح الناخبين، ضعف التكوين السياسي العام للناخب.

5- الأسباب الظرفية: تتمثل في نوع الانتخابات ومدى أهميتها، والظرف التي تجرى فيه الانتخابات، وسمعة المرشحين في القوائم الانتخابية.²⁹

5- دلالات الامتناع عن التصويت:

الامتناع هو لحظة قوية في الحياة السياسية. هنا أيضا الامتناع لا يدل على نفس الشيء حسب القواعد حسب مثلا أن التسجيل على القوائم الانتخابية ليس آليا، حسب نمط الاقتراع حسب الثقافة السياسية والمعنى الذي يعطى للتصويت، في الدولة التي يكون فيه الانتخاب واجبا الامتناع ليس له نفس المعنى مقارنة بالدول التي لا يكون فيه الانتخاب اجباريا.

اذن من أجل فهم دلالات الامتناع عن التصويت، يجب الأخذ بعين الاعتبار أنواع الانتخابات في سياق وطني معين، لكن يحتمل أنه توجد أنواع كثيرة وكبيرة للامتناع التي تتعدى الفوارق الوطنية والظروف الانتخابية في الديمقراطيات التمثيلية.

يحمل الامتناع عن التصويت دلالات عديدة، فقد يدل على كفاح سياسي مبني على وعي ومبادئ، وعلى رفض مطلق لكل أشكال الدولة بينما يكون أحيانا دليل على رفض المشاركة في العملية الانتخابية ذاتها، إما للشك في شرعيتها أو في نزاهتها، أو لعدم الرضى و الاقتناع بالمرشحين لها، بحيث لا يمكن الاختيار بينهم لأنهم عديمي الكفاءة والخبرة، فيفضل الناخب المقاطعة و عدم الذهاب إلى صناديق الاقتراع، لذلك يلاحظ أن نسب الامتناع متغيرة و متفاوتة من عملية انتخابية لأخرى بفعل أن العرض الذي تقدمه كل عملية يكون مختلفا عن الآخر فالمقاطعين الدائمين لا يشكلون إلا أقلية بينما تتسم الأغلبية بالتذبذب بين المشاركة و المقاطعة، وبشكل عام، تكون المقاطعة أكثر شدة في الانتخابات المحلية منه في التشريعية، والرئاسية، والاستفتاءات.

و بخصوص تقاوم بروز ظاهرة الامتناع عن التصويت، يرى Alain Lancelot أنه لا يجب النظر إليها على أنها سمة للخمول السياسي، فهي تدل أحيانا على نوع من الكفاح السياسي، أو على معارضة قائمة على عدة مبادئ، و الدليل على ذلك، نداءات المقاطعة التي تطلقها أحيانا الأحزاب السياسية تجاه منضاليها والمتعاطفين معها³⁰، فإن استجابتهم لنداء المقاطعة تكون بعيدة عن الخمول السياسي و ذلك بغض النظر عن مدى وعيهم واقتناعهم بخط سير أحزابهم، و يضيف Lancelot بأن المقاطعة قد تكون في حالات معينة دليل على درجة عالية من الرضى تجاه النظام القائم، بيديها الناخبون الذين يرون أنه ليس من الضرورة الانتقال إلى مكاتب الاقتراع للتعبير عن ثقتهم فيه.³¹

6- الأشكال المختلفة للامتناع عن التصويت:

²⁹ Pascal Delwit : L'introuvable électeur ? la participation électorale en europe (1945-2005) in Annissa Amdjahed, Michel Hasting « le vote obligatoire » éd. Economica, paris, 2011, p 18.

³¹ أنظر : Lancelot Alain: L'abstentionnisme électoral en France, Paris Armand Colin, 1968.

إن الأعمال الموجهة لدراسة الامتناع الانتخابي بينت تنوعه، إما بجمعه في نقص الاندماج الاجتماعي، أو بالتفضيل السياسي أو باعتباره أيضا كتعبير عن سلوك استراتيجي أو عقلاني خاص بظرف (سياق) انتخابي معين. بصفة أوسع، يندرج ضمن التطور العام لإعادة تعريف نموذج جديد للمواطنة وأشكال جديدة للتسييس والتعبير الديمقراطي³².

يمكن التمييز بين نوعين كبيرتين من الامتناع عن التصويت:

الامتناع المحتج أو الامتناع اللاسياسي والامتناع الاستراتيجي أو الامتناع المسيس.

1- الامتناع اللاسياسي المحتج L'abstention protestataire apolitique: يمكن تلخيصه في العداء تجاه النظام السياسي برمته والمعبّر عنه بفعل الانسحاب الانتخابي. أتى به ألان لا نسلو في دراسته سماه امتناع الاستياء (عدم الرضى). هذا الامتناع يعبر عن احتجاج تجاه النظام السياسي بسبب عدم قدرة السلطات العمومية على حل المشاكل الاجتماعية المتمثلة في الرهانات السياسية. إن الدراسات التي اهتمت بدراسة الموصفات السوسولوجية للممتنعين المحتجين بينت بأنهم غير مندمجين كفاية في المجتمع الكلي. أغلبيتهم ممتنعون دائمون Abstentionnites permanents تسميهم أيضا آن مكسال بالممتنعين خارج اللعبة السياسية «Hors du jeu politique»³³ يتميزون بموقف الانسحاب الراديكالي تقريبا من الحقل السياسي. يصفون رفضهم بـ «أنتخب الامتناع». هؤلاء الممتنعون الدائمون لا يمثلون نسبة كبيرة بل فقط حوالي 10% من مجموع الممتنعين، يتميزون بامتناعهم الدائم في كل الانتخابات أي مهما كان نوعها و رهاناتها، أغلبهم غير مسجلين في القوائم الانتخابية، هؤلاء الممتنعون ينتمون الى فئات غير مندمجة اجتماعيا، يتواجدون في أسفل السلم الاجتماعي، بدون شهادات و هم في بطالة و غير مستقرين جغرافيا³⁴ أعدادهم كبيرة في الأوساط الشعبية خاصة لدى الأشخاص الذين يتراوح سنهم بين 20 و 40 سنة و أكثر من 70 سنة، غالبا ما يكونون غير متزوجين ومستأجرين، لديهم صعوبات في الاندماج الاجتماعي³⁵. بالنسبة لهؤلاء، لا يهتمون بالسياسة ولا يشعرون بالقرب من أي حزب سياسي، ويبقون بعيدين عن كل أشكال المشاركة السياسية. يدل عدم التصويت بالنسبة لهذه الفئة على اللامبالاة بالمشهد السياسي. الممتنعون "خارج اللعبة السياسية" لديهم الكثير من المشاكل الفردية للاستثمار في المشهد الجماعي ويمكن أن يشعروا بعدم الكفاءة. يندرج هذا النوع من الامتناع ضمن منطق رفض النظام الاجتماعي وكذا النظام السياسي. سلوك هذه الفئة "خارج اللعبة" متعلق بمسببات بنيوية structurels لها علاقة بظاهرة التهميش الاجتماعي، نسبتهم تبقى مستقرة³⁶.

2- الامتناع الاستراتيجي المسيس L'abstention stratégique politisée:

الامتناع الاستراتيجي هو مصطلح استعمله كل من François Subileau و M.Toinet في سنوات التسعينات. يوصف الممتنعون الاستراتيجيون بالممتنعين غير الدائمين abstentionnistes intermittents أي الممتنعون داخل اللعبة السياسية «Dans le jeu politique» يشكلون الفئة الأكثر حيوية وديناميكية من الهيئة الناجبة هؤلاء يمتنعون عن التصويت بصفة متقطعة، أي يمتنعون عن المشاركة في بعض الانتخابات ويشاركون في انتخابات أخرى، مثلا بعض الناخبين يقومون بالتصويت في الانتخابات في الدور الأول ويمتنعون عن ذلك في

³² Pierre Bréchon : **La signification de l'abstention électorale.** Texte rédigé à l'occasion d'un séminaire doctoral à l'Université libre de Bruxelles (ULB), le 29.10. 2010. p 3.

³³ Anne Muxel : **la mobilisation électorale en 2012.** revue française de sciences politiques vol 63 n°2/2013.p.219.

³⁴ Pierre Bréchon. Op.cit. p 2.

³⁵ En savoir plus sur http://www.lemonde.fr/international/article/2004/10/27/typologie-de-l-abstention-en-france_384676_3210.html#UiBzEkrZf9GJEMUR.99

³⁶ Anne Muxel : **l'abstention : déficit démocratique ou vitalité politique ?** Ed Pouvoirs ; 2007/1 n°120 p 49.

الدور الثاني³⁷ أي أن امتناعهم غير ثابت وغير مستقر حسب العوامل والظروف المحيطة بالانتخابات، ويتخذون قرارهم في آخر لحظة من الانتخابات. هذه الفئة من الممتنعين هم أشخاص مسيسون يصرحون بأنهم يهتمون بالسياسة وقرابين من الأحزاب السياسية³⁸. هم شباب لديهم شهادات عليا، مندمجون اجتماعيا بصفة جيدة وهم يبحثون عن الضغط والتعبير عن معاقبة المرشحين والأحزاب الموجودة في الميدان³⁹. يساهم الامتناع "داخل اللعبة السياسية" بدرجة أقل في هذا الرفض، انسحابهم هو إشارة مرئية لأزمة التمثيل السياسي، وهو ظرفي *conjoncturel* ودوري ويعودون الى المشاركة في الانتخابات من جديد عندما يتمكنون من الاعتراف بالعرض الانتخابي المقترح. نسبة هؤلاء الممتنعين غير الدائمين في تزايد قوي خاصة لدى الأجيال الشابة يمثلون حوالي ثلثي الممتنعين، ويمكن تفسير ذلك بارتقاء ثقافة الفردنة⁴⁰، كما يمكن أن يكون أيضا مطابقا لقيود موضوعية ولوضعية الأفراد.

هذان النوعان من الامتناع عن التصويت لا يساهمان بنفس الطريقة في ديناميكية الظاهرة⁴¹. فارتفاع مستوى الامتناع عن التصويت ناتج أساسا عن صعود الامتناع المتقطع *l'abstention intermittente* وليس سلوكات دائمة لعدم التصويت، بحيث يلاحظ في مختلف الانتخابات وجود نسبة ما بين 10 و 13% من الممتنعين الدائمين، وحوالي 45% هم ممتنعون غير دائمين وحوالي 45% من المصوتين الدائمين يمثل تعميم الامتناع "خارج اللعبة" أزمة حقيقية للديمقراطية ويمكن أن يعرض شرعية النظام التمثيلي للخطر. لكن بالعكس يمكن للامتناع "داخل اللعبة" التعبير عن نوع من الحيوية الديمقراطية⁴².

خاتمة:

إن ظاهرة الامتناع عن التصويت في الانتخابات هي ظاهرة تتنوع دوافعها وأسبابها من اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، فهي اذن وسيلة للتعبير عن عدم الموافقة عن السياسة المنتهجة. أما العامل الاجتماعي أو السوسيولوجي فهو متعلق بدرجة الاندماج في المجتمع، بحيث أن التهميش والاقصاء الذي يتعرض له الفرد من المجتمع الكلي هو عامل مفسر للامتناع عن التصويت في الانتخابات بصفة عامة، ويجب التنبيه أيضا أن هناك ارتباطات عديدة موجودة بين الامتناع السياسي والامتناع الاجتماعي، المجموعات الاجتماعية الممتنعة عن التصويت وغير المندمجة في المجتمع الكلي، هم عموما هؤلاء الذين يعبرون عن عدم الاهتمام العام بالسياسة أو عن العداء تجاه النظام التمثيلي.

نستنتج أن الاندماج المهني له تأثير كبير في الاستقرار الاقتصادي والنفسي للفرد، وبالتالي المشاركة في الانتخابات، بحيث كلما كان الفرد غير مندمج مهنيًا أي عاطل عن العمل كلما امتنع عن المشاركة في الانتخابات.

وترتفع نسبة المشاركة الانتخابية لدى الاشخاص الذين لديهم مستوى اجتماعي اقتصادي مرتفع مقارنة مع الآخرين، أي كلما كان الفرد ينتمي إلى فئة سوسيو اجتماعية دنيا، كلما كانت فرص الامتناع عن التصويت كبيرة، وهذا يتبع منطق شعور الناخب بعدم القدرة (عدم الكفاءة). فالذين ينتمون إلى الطبقات الاجتماعية الدنيا ليس لديهم الجرأة للتعبير عن آرائهم السياسية بسبب الشعور بعدم الكفاءة، وبسبب الخوف من ارتكاب الأخطاء.

³⁷ Pierre Bréchon. Op.cit. 5.

³⁸ Anne Muxel : **la mobilisation électorale en 2012**, op.cit. 222.

³⁹ Anne Muxel : **l'abstention : déficit démocratique ou vitalité politique ?** p 49.

⁴⁰ Pierre Bréchon : **la signification de l'abstention électorale** .op.cit. 5.

⁴¹ Anne Muxel : **l'abstention : déficit démocratique ou vitalité politique ?** Op.cit., p 49.

⁴² Ibid. 50.

المراجع:

- 1-مصطفى بلعور: الانتخابات الرئاسية والتشريعية في الجزائر 1999-2007 استمرارية أم حل للأزمة. دفاتر السياسة والقانون. عدد خاص أفريل 2011. ص 175.
- 2-Blaise Kouamen : **La dynamique évolutive des paradigmes de l'abstentionnisme électoral en France : Proposition du concept du déficit d'intérêt esquisse d'une lecture rationnelle.** Université du Droit et de la Sante - Lille II, 2009.p.22
- 3-أحمد ويحمان: العزوف السياسي بالمغرب، 2007، ص 17 و 18.
- 4-Neidhart Leonhard, « L'abstentionnisme », in **Dictionnaire historique de la Suisse (DHS)**, [http : //hls-dhss.ch/textes/f/F17366.php](http://hls-dhss.ch/textes/f/F17366.php), (dernière consultation le 20.03.12).
- 5-Bacot Paul, « **Dictionnaire du vote, élections et délibérations** », Lyon : Presse Universitaire de Lyon, 1994, p.13-14.
- 6-Perrineau Pascal et Reynie Dominique, « **le dictionnaire du vote** », Paris : PUF, 2004. p. 45.
- 7-Céline Braconnier, « Abstention », in Casillo I. avec Barbier R. Blondiaux L., Fourniau J-M., Lefebvre R., Neveu C. et Salles D. (dir.), **Dictionnaire critique et interdisciplinaire de la participation**, Paris, GIS Démocratie et Participation, 2013, p1. URL : <http://www.dicopart.fr/es/dico/abstention>
- 8-عاطف عجوة: البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1985، ص 22.
- 9-فوزي بوخرىص: الاندماج الاجتماعي والديمقراطية: نحو مقاربة سوسيولوجية، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والابحاث، الرباط، ص 10.
- 10-معمر داود: الانعكاسات النفسية والاجتماعية والمادية لانحراف الطفل، مجالات التواصل، العدد 06، عنابة، الجزائر، جوان 2000، ص 185.
- 11-عز الدين شكري: الجزائر، عملية التحول لتعدد الأحزاب. السياسة الدولية، العدد 98، أكتوبر 1989، ص 32.
- 12-عبد العلي دبله: الدولة الجزائرية الحديثة: الاقتصاد والمجتمع السياسي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص 105.
- 13-سمير بارة: انماط السلوك الانتخابي والعوامل المتحركة فيه. رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2007، ص 152.
- 14-علي غربي: معالم إقتصادية بارزة في التنمية المفقودة بالجزائر، مجلة التواصل: مقريات سوسيولوجية للمجتمع الجزائري، العدد 06، الجزائر، جوان 2000، ص 92.
- 15-عيسى بن ناصر: الآثار الاقتصادية والاجتماعية برنامج التكيف والتعديل الهيكلي في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية العدد 07، جامعة باتنة، الجزائر، ديسمبر 2002، ص 120.
- 16-Annissa Amdjahed : des abstentionnistes ? Révélations typologiques, éd.Economica, paris, 2011 ; p 45.
- 17-Pascal Delwit : L'introuvable électeur?la participation électorale en Europe (1945-2005) in Annissa Amdjahed, Michel Hasting « le vote obligatoire » éd.Economica, paris, 2011, p 18.
- 18-أنظر. Lancelot Alain: **L'abstentionnisme électoral en France**, Paris Armand Colin, 1968.
- 19-Pierre Bréchon : **La signification de l'abstention électorale.** Texte rédigé à l'occasion d'un séminaire doctoral à l'Université libre de Bruxelles (ULB), le 29.10. 2010. p 3.
- 20-Anne Muxel : **la mobilisation électorale en 2012.** revue française de sciences politiques vol 63 n°2/2013.p.219.
- 21-Anne Muxel : **l'abstention : déficit démocratique ou vitalité politique ?** Ed Pouvoirs ; 2007/1 n°120 p 49.
- 22-Anne Muxel : **l'abstention : déficit démocratique ou vitalité politique ?** Ed Pouvoirs ; 2007/